المال العربي
واهميته في قيام تكامل اقتصادي عربي

الاستاذ

المساعد الدكتور

نايف عبد

الله نايف(*)

المقدمة

شهدت السنوات الاخيرة من القرن العشرين وبداية هذا القرن جهودا كبير وضخمة في مجال التعاون الاقتصادي العربي بدءا بانشاء الجامعة العربية ثم الاتفاقات الثنائية والجماعية بين الاقطار العربية كذلك اقامة المشروعات المشتركة داخل وخارج نطاق الجامعة العربية والتصديق على اتفاقيات الوحدة الاقتصادية العربية واقامة السوق العربية المشتركة كذلك المحاولات المتعددة لاقامة الوحدة بين مجاميع من الاقطار العربية "اتحاد المغرب العربي، مجلس التعاون العربي" هذا الى جانب انشاء العديد من المنظمات الاقتصادية المتخصصة، ولقد كان من المتوقع ان تؤدي هذه الجهود القيمة الى تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية او خطوات على الاقل في تكامل اقتصادي عربي الا انه مع الاسف الشديد فان الواقع العربي ازداد تفتتا وتجزئة وبعدا كل البعد عن طريق التكامل الاقتصادي العربي المنشود للاقطار العربية جميعا باستثناء بعض الاقطار العربية ومن خلال الاتفاقيات الثنائية بأبسط صورة لها في طريق التكامل لذا ونتيجة لذلك فما زالت جميع الاقطار العربية على الرغم من ضخامة ما تحتويه مجتمعة من موارد طبيعية ومادية وبشرية تعاني من التخلف وبطء النمو في القطاعات الاقتصادية المختلفة على الرغم من كل الاتفاقيات الاقتصادية المنبثقة عنها.

(*)كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية

لذا فان توفر رؤوس الاموال العربية وعوائد الصادرات النفطية في المنطقة خاصة بعد تضاعف وزيادة اسعار النفط العربي نتيجة الطلب العالمي المتزايد والذي حدث ابتداء من سنة ثم عام وعام وعام وعام حتى وصل سعر النفط البرميل الواحد في السوق العالمية الى دولارا للبرميل اواحد عام وهذه الزيادة في العوائد من خلال ارتفاع اسعار النفط العالمية يمهد الطريق للاقطار العربية بالقضاء على التخلف والسير قدما في طريق التنمية حيث مازالت الفرصة سانحة نتيجة توافر رؤوس الاموال العربية بهذا القدر الضخم الذي ربما لن يتكرر مرات اخرى في المستقبل بل ولن يدوم لمدة طويلة وعلى العرب وعي ذلك.

وعليه يتضمن بحثنا دراسة وتحليل النقاط الآتية

. عوائد صادرات النفط العربي.

.. الموارد الطبيعية في الوطن العربي.

. العوامل المساعدة في التكامل الاقتصادي العربي.

. اهمية التكامل الاقتصادي العربي للاقطار العربية.

. المشاكل التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي وكيفية مواجهتها.

. استراتيجية استثمار عوائد النفط العربي.

اولا: عوائد صادرات النفط العربي:

حينما تضاعفت اسعارالنفط بدءا من عام الى عام بوجه عام كان من الطبيعي ان يؤدي ذلك الى زيادة هائلة في دخول البلدان العربية المصدر للنفط. ومن ملاحظة الجدول رقم (() للمدة المحصورة ما بين عام وعام فان اسعار النفط الخام ولسنوات متعددة حيث كان سعر البرميل الواحد عام وبالاسعار الحقيقية مقارنة بعام فقد بلغ سعر البرميل . حتى وصل الى . دولار للبرميل الواحد عام . وما زال ارتفاع سعر البرميل الواحد مستمرا الى يومنا هذا بالارتفاع نتيجة الظروف التي تمر بها منطقة الشرق الاوسط وخاصة ايران ودول الخليج العربي. لذا فأن المملكة العربية السعودية كان دخلها من النفط عام . بلغ مليون دولا ارتفع عام . الى ما يقارب من . مليار دولار حتى وصل عام . الى . مليار دولار وكانت سنة . متميزة للمملكة العربية السعودية اذ بلغ دخلها

من الصادرات النفطية . مليار دولار ومن ملاحظة الجدول رقم (() يتبين ان الكويت قد زاد دخلها من النفط من . مليار دولار عام حتى وصل الى . مليار دولار عام . بينما بلغت عوائد النفط للعراق . مليار دولار عام . والامارات . مليار دولار لعام . بينما كانت عليه في عام . (.) مليار دولار كما ان عوائد الصادرات النفطية قد ارتفعت في كل من الجزائر والتي كانت . مليار عام . لتصبح . مليار دولار ام . بينما ازدادت عوائد النفط في ليبيا من (مليار دولار عام . لتصل الى . مليار دولار عام . بينما حققت بقية الدو العربية (السودان، عمان، اليمن) عائدات بلغت . مليار دولار عام . لتصل الى . مليار دولار وعلى هذا فان ارتفاع اسعار النفط لسنوت مختلفة بدءا من عام حتى عام انعكست على دخول الدول العربية الاخرى مثل قطر والبحرين وتونس ومصر وتضاعفت هذه الدخول بشكل مناسب نتيجة ارتفاع اسعار النفط والمتتبع لعائدات الصادرات النفطية في الدول العربية ولسنوات مختلفة وبالاسعار الحقيقية لعام يلاحظ ان العائدات والتي يلغت عام . مليار دولار قفزت عام الى . ولار حتى وصلت عام وبالاسعار الحقيقية . مليار دولار هذا ما يشير اليه التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات مختلفة وحسب اجدول رقم (().

جدول رقم (()

اسعار النفط الخام الاسمية والحقيقية لسنوات مختلفة

دولار/ برميل

)لسنة	السعر الاسمي	الرقم القياسي =	السعر الحقيقي
	..	.	.
.	..	.	.
.	..	.	.
.	.	..	.
.	.	..	.
.	.	..	.

..	..	.	.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الواحد : : : :

جدول رقم (()

عوائد الصادرات النفطية حسب الدول العربية

مليار دولار

الدول العربية							
اجمالي الدول العربية	.	..	.	.	.	.	..	
الامارات	.	.	.	.	.	..	.	.
البحرين	.	.	.	…	…	…	…	.
تونس	.	.	.					.
الجزائر	.	.	.	..	..	..	..	.
السعودية		.	.	..	..	..	).	.
سوريا	.	.	.	…	…	…	…	.
العراق	.	.	.	…	…	…	..	.
قطر	.	.	.	…	…	…	…	.
الكويت	.	.	.	..	..	..	..	.
ليبيا		.	.	..	..	..	..	.
مصر	.	.	.	…	…	…	…	.
الدول الاعضاء في اوابك	.	…	.	).	).	).	).	…
باقي الدول العربية	.	.	.	..	..	..	..	.
السودان				…	…	…	…	.
عمان	.	.	.	…	…	…	…	.

اليمن					...	...	...	.

* بيانات تقديرية

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد–السنوات، ––––– ––––– ––––

جدول رقم (()

عائدات الصادرات النفطية في الدول العربية (لسنوات مختلفة)

مليار دولار

السنوات	الاسعار الجارية	الاسعار الحقيقية لعام
	.	...
.	...	...
.	...	...
.	.	...
.	...	...
.	...	...
.	...	...
.	.	...

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد : : : :

ومن البديهي ان البلاد العربية النفطية تحتاج الى انفاق جزءا من هذه الدخول لمواجهة نفقاتها المادية والاستثمارية، الا ان ذلك لا يستوعب الا قدرا قليلا منها ومن ثم تظهر الفوائض النفطية.

وقد ظهرت دراسات عديدة لتقرير فوائض النفط العربي والتنبؤ بهذه الفوائض في المستقبل والتي تقدر لها ان تصل الى مليار دولار عام . حسب ما ادلت به الشيخة لبنى القاسمي وزيرة الاقتصاد والتخطيط في دولة الامارات العربية المتحدة. والواقع ان هذا المبلغ الذي يبدو لأول وهلة ضخم جدا تتضائل اهميته اذا ما اخذنا في الاعتبار حاجات المنطقة العربية وانخفاض مستوى المعيشة ومتوسط دخل الفرد فيها في الوقت الحالي حيث على سبيل المثال لا الحصر ان تنمية الاقتصاد المصري وحده يحتاج بمعدل % الى الاستثمارات والتي لا تقل عن % مليار دولار في السنة كما ان متوسط دخل الفرد في كثير من الدول العربية كاليمن والسودان وموريتانيا وفلسطين والاردن ما زال حتى اليوم دون المائتي دولار في السنة.

ان الدول العربية النفطية مازالت في حاجة ضخمة الى استثمارات لايجاد مصدر للدخل يتصف بصفة الدوام بدلا من النفط الذي سينضب في يوم من الايام كما ان الدول العربية غير النفطية لديها عجز مستمر في موارد النقد الاجنبي وفي حالة عدم قيام تعاون او تكامل اقتصادي عربي فان هذا العجز يزداد يوما بعد يوم حتى يصل الى مليار عام . ومن جهة اخرى فان الدول العربية غير النفطية لديها فرص حقيقية للاستثمار لما يتوافر لديها من موارد زراعية وطبيعية وخبرات تنظيمية وادارية وفنية وعلى الرغم من انه لم يتم بشكل كامل وعلمي ومخطط من الجهات العربية ذات العلاقة (جامعة الدول العربية) عملية مسح شاملة لاقتصاديات البلاد العربية (دول الفائض ودول العجز) لتحديد قدرتها على استيعاب رؤوس الاموال وتغطية حاجاتها التمويلية فان بعض الدراسات والتقديرات المبدئية تدل جميعها على ان فوائض للبترول العربي تغطي تمويل بعض المشروعات الحيوية في اوطن العربي[1]، ففي مجال التعليم مثلا تقدر الحاجات التمويلية في الوطن العربي بحد ادنى لا تقل عن) مليار دولار في السنة وفي قطاع النقل تقدر الحاجة

[1] **د. صلاح الدين نامق، تطور التجارة الدولية منذ عهد التجاريين الى السوق الاوروبية المشتركة، القاهرة، ١٩٧٤.**

بحوالي مليار ولار سنويا وفي قطاع الخدمات الصحية لاكثر من مليار دولار يضاف الى ذلك المئات من المليارات اللازمة لاستصلاح الاراضي وبناء السدود واشناء شبكات الري واستخراج الثروات المعدنية والتصنيع بشتى اشكاله وغير ذلك من التجهيزات الرأسمالية والتكنولوجية لذا فان واقع الحالي لفوائض النفط العربي يتم استثمارها في الدول الغربية وامريكا وهذا ما يؤسف عليه حيث تتعرض الكثير من هذه الفوائض الى المخاطر الآتية وهي كما يأتي

. تتعرض الاموال العربية المودعة في بنوك الدول الغربية بهبوط كبير في قيمتها نتيجة التخفيف الرسمي يقيم عمولات الدول الغربية.
. تتعرض الاموال العربية كذلك لهبوط في قيمتها بسبب الارتفاع المستمر في الاسعار لتلك الدول الغربية.
. ان الاموال العربية المودعة في بنوك الدول الغربية وامريكا مهددة بالتجميد نتيجة الاوضاع السياسية التي تمر بها منطقة الشرق الاوسط وايران.
. ان الاموال العربية تتعرض لخطر حقيقي بسبب القواعد التي تصدرها الدول الغربية وامريكا لوضع العراقيل امام حرية تحرك رؤوس الاموال العربية من دولة لاخرى.
. ان الضرائب باشكالها المختلفة في الدول الغربية تمثل نسبا عالية على الاموال العربية.
. تحاول البنوك العربية والامريكية دائما الموازنة بين السيولة والارباح.

وهكذا نرى ان فوائد النفط العربي المستثمرة في الدول الغربية والامريكية تتعرض للكثير من المخاطر بما يستحيل معه القول ان هذا الشكل من الاستثمار يمثل مصدرا للدخل بديلا للنفط يتصف بالدوام والاستقرار[٢]، كما ان الاموال العربية التي يتم استثمارها في الدول الغربية والولايات المتحدة الامريكية تساعد بطريق غير مباشر على تقوية وتدعيم الاقتصاد الاسرائيلي وذلك عن طريق زيادة ما يتلقاه من مساعدات واعانات من الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية.

---

[2] حسن عباس زكي (نحو استراتيجية للاستثمارات العربية)مجلة الن ط ١٩٧٥، القاهرة.

ثانيا: الموارد الطبيعية في الوطن العربي:

يزخر الوطن العربي بالكثير من الموارد الطبيعية التي وهبها الله له وهي نعمة كبيرة انعمها الله سبحانه وتعالى ومن المعلوم ان الوطن العربي يمتد من المحيط الاطلسي وحتى الخليج العربي والذي تزيد مساحته عن مليون كم والذي يعد من اغنى مناطق العالم من حيث توافر الموارد الطبيعية.

فبالنسبة للموارد الزراعية تتوفر في الوطن العربي مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية الصالحة للزراعة والتي تبلغ حوالي مليون هكتار حيث لا تزيد المساحات الزراعية المروية منها عن .% في المائة من مساحة الاراضي الزراعية الموسمية في حين تمثل مساحة الاراضي البقية حوالي .% وتتركز المساحات المزروعة بصورة اساسية في المناطق المحيطة بجنوب وشرق حوض البحر الابيض المتوسط وفي الجزء الجنوبي من حوض البحر الاحمر وفي وديان الا ار العربية وتقع في ثمان دول عربية حوالي % % من اجمالي المساحة المزروعة[٣].

تقدر مساحة المراعي بحوالي . مليون هكتار اي بنسبة في المائة من المساحة الاجمالية للدول العربية يتركز معظمها في السعودية والسودان والجزائر والمغرب بنسبة قدرها في المائة من اجمالي مساحة المراعي كما تقدر مساحة الغابات بحوالي .% مليون هكتار وتمثل حوالي بالمائة من المساحة الاجمالية للدول العربية وهي تقل من المعايير الدولية التي تصل الى حوالي في المائة. وتتركز معظم مساحات الغابات في السودان وبنحو . في المائة والمغرب .% بالمائة والسعودية بنحو .% في المائة.

اما بخصوص الموارد المائية فتقدر كميات الامطار التي تهطل على الدول العربية بنحو .% مليار متر مكعب اي حوالي . بالمائة من اجمالي الامطار في العالم تتوزع على مختلف الاقاليم العربية وبالنسب الآتية

. حوض النيل ولقرن الافريقي بنسبة .% %

. المغرب العربي بنسبة .% %

. شبه الجزيرة العربية .%%

---

[3] صلاح العبد (التنمية والتكامل في الوطن العربي)، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٠.

. المشرق العربي .%

كما تقدر الموارد المائية العربية السطحية والجوفية بحوالي مليار متر مكعب لا يتجاوز المستقل منها % اما الباقي فهو معرض للهدر والضياع وتتوزع مياه لا ار في الدول العربية في شكل غير متوازن اذ يتركز الجزء الاكبر منها في ثلاث دول عربية وهي مصر والعراق والسودان هذا مما يجعل الوطن العربي وطول سواحله وتعدد بحاره وبحيراته وكثرة مجاريه المائية العذبة ومستنقعاته تجعله من المناطق الغنية بالثروة المائية وتأتي الثروة السمكية في مقدمة الثروة المائية التي تشكل اوطأ نسبة من الانتاج العالمي ويرجع ذلك الى عدم استخدام الاساليب العلمية الحديثة في التعرف على اماكن تجمع الاسماك والى تخلف وبدائية اساليب صيد الاسماك كما تتضمن الثروة المائية العربية كذلك الاسفنج واللؤلؤ والمرجان والاملاح المعدنية والرمال السوداء المائية والقشريات والتي هي في بداية الانتاج.

اما بخصوص الانتاج الحيواني النباتي والحيواني والسمكي فان تقديرات الانتاج الزراعي للاعوام . . . تدل على ان معظم محاصيل الحبوب قد سجل انخفاضا بالمقارنة مع الاعوام السابقة وذلك بسبب تراجع مستوى الغلة الزراعية وقد انحصر لانخفاض في عدد من الدول العربية مثل المغرب وسوريا كما انخفض انتاج الشعير الا ان الملاحظ ان المحاصيل المطرية سجلت تطورات متباينة في الارتفاع خلال هذه الاعوام وبنسبة اجمالية بلغت .% بسبب تحسن الغلة الزراعية كذلك حقق انتاج الخضار والفواكه زيادة بنسبة % % على التوالي وبالسبب اعلاه. وتجدر الاشارة الى ان التراجع في انتاج معظم المحاصيل خلال هذه الاعوام قد نتج عن تراجع متوسط الغلة على الرغم من الجهود التي تبذلها الدول العربية في اطار التوسع في استعمال التقنيات الانتاجية الحديثة وتوفير الخدمات التي تعزز الانتاج.

اما بخصوص الانتاج الحيواني فان نظم تربية الثروة الحيوانية في الدول العربية تتباين بالتنوع والتفاوت حيث يتركز تربية المواشي على الرعي المتنقل البدوي وشبه البدوي وهذا يصعب حصر وتقييم تلك الثروة ورعايتها.

الا ان الملاحظ ان تربية الدواجن والحيوانات في الحيازات الزراعية الصغيرة محدودة الانتشار وقد ازدادت بشكل ملحوظ خلال السنوات الاخيرة سلبية التوازن حيث تمتاز تربية الدواجن بعدم تأثرها بالعوامل والتقلبات المناخية.

وفي مجال تصدير الثروة الحيوانية تنتهج الدول العربية اسلوبين لذلك يعتمد الاول منها على التوسع الافقي (زيادة العدد) بينما يركز الثاني على زيادة الانتاج الحيواني من اللحم واللبن والصوف او البيض وكان محصلة تلك الجهود زيادة اعداد الحيوانات الزراعية خلال الفترة بمعدلات مرتفعة اذ تحققت زيادة عددية واضحة وارتفعت من) مليون رأس الى حوالي) مليون رأس عام .

اما الثروة السمكية فهي ركن اساسي في الموارد الزراعية العربية وعنصر هام في تحقيق الامن الغذائي العربي اذ ان تكاليف الحصول على البروتين الحيواني من الاسماك تعد منخفضة مقارنة مع المصادر الاخرى في غالبية الدول العربية لذا قدر الانتاج السمكي في الدول العربية عام بحوالي . مليون طن. ويتفاوت الانتاج السمكي حسب مجموعات الدول العربية المنتجة، اذ يقدر انتاج الدول العربية ذات الامكانات الانتاجية المرتفعة (المغرب موريتانيا مصر) بحوالي . % من اجمالي انتاج الدول العربية عام . بينما بلغ انتاج الدول العربية المكتفية ذاتيا من الاسماك وهي عمان الجزائر الامارات تونس حوالي . % وبلغ انتاج الدول العربية ذات الامكانات الانتاجية المتوسطة (السعودية السودان ليبيا العراق) حوالي . %تكون ا موعة الرابعة ذات الانتاج الضعيف وهي جيبوتي البحرين سوريا فلسطين قطر الكويت لبنان اليمن الصومال ويمثل انتاجها حوالي . %.

لذا فان الموارد السمكية تعد احد الميادين التنموية الهامة اما بخصوص الثروة النفطية فمن المعروف ان الوطن العربي هو اغنى مناطق العالم من حيث توافر النفط وقد ادت النشاطات الاستكشافية في الدول العربية الى تحقيق المزيد من الاستكشافات وعليه يقدر اجمالي الاحتياطات النفطية في الدول العربية بنحو . % من الاحتياطي العالمي كما يمثل انتاجه حاليا الى اكثر من ثلث انتاج العالم ويشكل احتياطي الغاز الطبيعي الى الاحتياطي العالمي . % وبلغت نسبة انتاج الغاز الطبيعي الى الانتاج العالمي . %.

اما بخصوص الثروة المعدنية فان الوطن العربي يتوفر به الكثير من المعادن وبصفة خاصة الفوسفات والكبريت والحديد والاملاح الصخرية والذهب والنحاس.

والواقع ان المعادن التي تم اكتشافها بالوطن العربي حتى الان لا تمثل سوى جزء ضئيل من الثروات المعدنية المخزونة في باطن الارض حيث الجزء الاكبر منها لم يلق الاهتمام الكافي لاستغلاله حتى اليوم بسبب عدم توافر رؤوس الاموال في بعض الدول العربية وعدم وجود الخبرات الفنية في البعض الاخر.

ثالثا: العوامل التي تساعد على التكامل الاقتصادي العربي

تدل دراسة اقتصاديات الوطن العربي على ان هنالك الكثير من العوامل التي تساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الاقطار العربية ويمكن تلخيص هذه العوامل بما يأتي

. تتوفر بالوطن العربي الكثير في الموارد الطبيعية كما ذكرنا في الفقرة السابقة وتتمثل هذه الموارد في الاراضي الزراعية الخصبة والموارد المائية الكبيرة والغابات والمراعي الطبيعية والثروة الحيوانية الهائلة الموجودة في بعض الاقطار العربية كذلك الثروة النفطية والتي تشكل نسبة كبيرة من الثروة النفطية العالمية اضافة الى ذلك بدء الاكتشافات والاستخراجات للثروة المعدنية التي تسخر بها بعض الاقطار العربية وخاصة اقطار المغرب العربي والسعودية الا ان الملاحظ ان الجزء الاكبر من هذه الموارد الطبيعية لم يستغل بعد استغلالا اقتصاديا حقيقيا يعود بالفائدة على الوطن العربي بشكل عام وعلى الاقطار العربية الموجودة فيها هذه الموارد بشكل خاص كما ان الجزء المستغل منها مازال بعيدا عن الاستغلال الامثل.

. توفر رؤوس الاموال تتوفر بالوطن العربي رؤوس الاموال بشكل هائل نتيجة ضخامة عائدات النفط والغاز الطبيعي الا ان هذه الاموال لا تساهم بشكل مباشر في تنمية المنطقة العربية وخاصة الاقطار التي تفتقر الى الموارد المالية لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية ورفع مستوى دخل المواطن العربي بل ان هذه الاموال الضخمة المتولدة من عائدات النط في الاقطار المنتجة (منظمة اوابك) تتجه نحو الاستثمار في الدول الغربية وليس في الدول العربية.

. الموارد البشرية تتوافر بالوطن العربي امكانيات بشرية هائلة حيث بلغ عدد سكانه حتى اية عام) بحوالي . مليون نسمة حيث يشكلون حوالي %

من سكان العالم ويقدر معدل النمو المتوسط لسكان الدول العربية بنحو . % وهو اعلى من معدل نمو سكان الدول النامية.

الا انه من المؤكد ان عشرات الالاف من خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الفنية المتخصصة لا يعملون بكامل طاقاتهم وكثيرا ما يضطرون الى قبول اعمال لا تتناسب مع مؤهلاتهم او امكانياتهم او استعدادهم الطبيعي او خبرتهم. مما يعد اسرافا وتبديدا لاستخدام العنصر البشري هذا بالاضافة على تسرب اعداد كبيرة خارج الوطن العربي نظرا لعدم توفر فرص العمل الملائمة.

. اتساع السوق في الوطن العربي الذي يمتد من الخليج العربي الى المحيط الاطلس والذي يضم حوالي . مليون مستهلك والذي يتزايد فيه متوسط دخل الفرد لمعدلات سريعة وبصفة خاصة في الدول النفطية يجعل من الوطن العربي واقطاره المختلفة سوقا كبيرا يضم مختلف السلع الاستهلاكية والانتاجية.

. الموقع الجغرافي يحتل الوطن العربي ككل موقعا ممتازا له اهمية خاصة من الناحية الاقتصادية فهو يحتل مركزا متوسطا بين ثلاث قارات هي (اسيا افريقيا اوروبا) من جهة اخرى فهو يطل على ثلاثة بحار هي (البحر الابيض المتوسط البحر الاحمر الخليج العربي) ولاشك في ذلك في ان اهميتها تكمن في ربط بلاد العالم بعضها ببعض.

. مقومات الوحدة واخيرا وليس اخراً فان الدول العربية تتوفر فيها جميع مقومات الوحدة العربية وليس فقط مقومات التكامل الاقتصادي العربي ونقصد بذلك وحدة اللغة وحدة الجنس وحدة التاريخ وحدة القيم الروحية وحدة البيئة الاجتماعية والوحدة الجغرافية.

رابعا: اهمية وضرورة التكامل الاقتصادي العربي:

كما استعرضنا في الفقرة السابقة ان هناك عدد من العوامل التي تساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي فالواقع هناك عدد من المزايا الاخرى التي تعود على جميع الدول العربية كنتيجة للتكامل الاقتصادي فيما بينها ومن اهم هذه المزايا[٤]

: اتساع حجم السوق العربية:

أالدكتور علي لط يالتنمية الا تصادية، عين شمس- القاهرة ١٩٧٤.

يتوقف حجم السوق في اي دولة على عدد من العوامل اهمها متوسط دخل الفرد وعدد السكان وكما هو معروف ان زيادة حجم السوق يمكن ان تتم عن طريق (التوسع الرأسي) اي زيادة القوة الشرائية الحقيقية داخل حدود الدولة وهذا ما يمكن ان يتحقق عن طريق اتباع سياسة انمائية تهدف الى زيادة متوسط دخل الفرد كما يمكن ان تتم زيادة حجم السوق عن طريق (التوسع الافقي) وهذا ما يمكن ان يتحقق عن طريق زيادة (قبعة الارض) التي يتم فيها تبادل السلع والخدمات اي بعبارة اخرى عن طريق التكامل الاقتصادي العربي ولما كانت الاقطار العربية تعاني من ضيق حجم السوق نظرا لضعف القوة الشرائية الحقيقية عدا الاقطار البترولية وقلة عدد السكان في بعضها الاخر (الاقطار النفطية) فمعنى ذلك ان جميع الاقطار العربية سوف تستفيد من هذه الميزة المترتبة على التكامل الاقتصادي.

زيادة قوة المساومة:

يؤدي التكامل الاقتصادي بين الاقطار العربية الى زيادة تحكمها مجتمعة في نسبة من التجارة الدولية اكبر من تلك التي تتحكم فيها كل دولة منفردة ومن ثم يقوي موقفها في السوق العالمية فيما يتعلق باثمان السلع او تكاليف النقل[٥].

وبالاضافة الى ذلك فان كل دولة عربية منفردة لا تواجه الدول المتقدمة فرادى وانما تتواجهها في شكل تكتلات اقليمية كما هو متعارف عليه اليوم (اتحاد المغرب العربي مجلس التعاون الخليجي ومجلس التعاون العربي).

من هنا يبدو ان الحل الوحيد لتحسين موقف الاقطار العربية في الاسواق العالمية زيادة مقدرتها على المساومة وهذا يتمثل بالتكامل الاقتصادي في ما بينها حيث تتمتع بمركز رئيسي في امداد الدول المتقدمة بالنفط العربي.

اتجاه حصيلة الصادرات نحو الاستقرار:

ان حصيلة الاقطار العربيةشأ ا في ذلك شأن بقية الدول النامية تتعرض في المدى القصير لتقلبات واسعة يرجع ذلك بصفة اساسية الى التقلبات الدولية التي تتعرض لها اقتصاديات الدول الرأسمالية الصناعية. لذلك فأن التكامل الاقتصادي بين الاقطار العربية وما يترتب عليه من تنويع الاتجاه الجغرافي لتجارتها الخارجية، سيؤدي حتما الى اتجاه حصيلة

[5] **دكتور عبد العال الصكبان، (السوق العربية المشتركة)، دمشق، ١٩٧١.**

صادراتها نحو الاستقرار ان احصاءات التجارة الخارجية للاقطار العربية تدل على ان نصيب التبادل التجاري بين الاقطار العربية ضئيل جدا لذا فان التكامل هو خير وسيلة لتحقيق هذا الهدف.

ارتفاع معدل النمو الاقتصادي

لاشك ان التكامل الاقتصادي بين الاقطار العربية يؤدي الى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي نظرا لما يترتب عليه من نظرة تفاؤلية بالنسبة للمستقبل ومن ثم زادت اقبال الافراد على الاستثمار مما يؤدي الى اتفاع مستوى الدخل وزيادة الطلب على المنتجات.

ارتفاع مستوى الكفاءة الانتاجية يعني زيادة المنافسة

ومن المعروف ان ضيق حجم السوق هو احد العوامل المساعدة على انتشار ظاهرة الاحتكار وما يترتب على ذلك من انخفاض مستوى الكفاءة الانتاجية نتيجة لعدم وجود المنافسة ومن هنا يمكن القول ان التكامل الاقتصادي بين البلاد العربية يؤدي الى اتساع حجم السوق ومن ثم القضاء على ظاهرة الاحتكار[٦] وتزداد اهمية هذه الميزة حينما نتذكر ان حجم السوق في كثير من الاقطار العربية ضيق الى الحد الذي لا يسمح باقامة اكثر من مشروع واحد يتفق له الحد الادنى من الحجم الامثل هذا علاوة على ان حكومات الاقطار العربية غالبا ما تلجأ الى حماية هذه المشروعات من المنافسة الاجنبية. وهكذا نرى ان التكامل الاقتصادي بين الاقطار العربية سوف يجعل مشروعاتها قادرة على مواجهة المنافسة من جانب المشروعات المائلة في الاقطار العربية ذاتها ثم بعد مدة معينة تكون قادرة على مواجهة المنافسة من المشروعات المائلة في الدول المتقدمة. ومن الطبيعي ان يؤدي ذلك الى زيادة الكفاءة الانتاجية للمشروعات في الاقطار العربية.

زيادة فرص العمل:

يسمح التكامل الاقتصادي بين الاقطار العربية بتنسيق السياسات الخاصة بالعمل في هذه الاقطار، ثم العمل على رسم سياسة للعمل يمكن بموجبها التغلب على لكثير من المشاكل المحلية التي تواجهها كل دولة عربية على حدة في سبيل تحقيق فرص

---

[6] دكتور محمد زكي شافعي:التنمية الا تصادية"، بيروت، ١٩٧٠.

العمل للجميع والواقع ان هذه الميزة تم جمع الاقطار العربية لان بعضها يعاني من انتشار البطالة وخاصة الطالة المقنعة بينما يعاني بعضها الاخر من نقص الايدي العاملة.

الوحدة السياسية:

لاشك الى الوحدة السياسية هي الهدف الاسمى الذي يسعى اليه الشعب العربي لغرض تحقيقه لذا فان التكامل الاقتصادي بين الاقطار العربية هو الخطوة التمهيدية الضرورية لا مكان تحقيق الوحدة السياسية.

الحد من خطر الوجود الاسرائيلي:

ان الحقيقة التي لا يمكن انكارها ان اسرائيل هي الخطر الحقيقي الذي يهدد الامة العربية ان مشكلة فلسطين ليست مشكلة لاجئين فحسب وانما هي في الامة العربية وفي الواقع اعمق واضخم من ذلك بكثير فمنذ ان قامت اسرائيل عام اتضحت تماما اطماعها التوسعية ولاشك ان التكامل الاقتصادي بين الاقطار العربية سيجعل منها قوة اقتصادية لا يستهان بها ومن ثم نستطيع درء خطر التوسع الاسرائيلي.

خامسا: المشاكل التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي وكيفية مواجهتها

شهدت السنوات الاخيرة من عصرنا اليوم محاولات كثيرة وتجارب مختلفة في اطار التكامل الاقتصادي العربي ولكن للاسف الشديد باءت تلك التجارب والمحاولات بالفشل حتى يومنا هذا فان ذلك يظل دليلا قاطعا على وجود مشاكل تقف حجر عثرة في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وسنحاول في هذا الجزء من بحثنا عرض اهم هذه المشاكل والتعرف على مدى خطورة كل منها وكيفية التغلب عليها ومن ثم اعطاء دفعة قوية للتكامل الاقتصادي العربي وهذه المشاكل هي

: تنافس الاقتصاديات العربية نتيجة تشابه ابنيتها الانتاجية

يرى بعض الباحثيين ان اقتصاديات الاقطار العربية اقتصاديات متنافسة نتيجة تشابهة ابنيتها الانتاجية كما هو الحال في معظم الدول النامية ومن ثم يصعب تحقيق التكامل الاقتصادي بينها ونحن نعتقد ان تنافس الاقتصاديات العربية لا تعد مشكلة حقيقة في سبيل التكامل الاقتصادي العربي ومن جهة يلاحظ ان تشابه الابنية الانتاجية للاقطار العربية انما يرجع الى السياسية الاستعمارية التي جعلت من الاقطار العربية مصدرا لتزويد

البلاد الاستعمارية بالمواد الاولية وسوقا لتصريف منتجاتها المصنوعة ولكن انتهاء عهد الاستعمار وحصول جميع الاقطار العربية على استقلالها السياسي جعلها تعيد بناء هياكلها الاقتصادية وابنيتها الانتاجية ومن جهة اخرى فان دراسة الموارد الطبيعية والمادية والبشرية للبلاد العربية تدل على توافر مقومات التكامل الاقتصادية بينها ولعلنا نتذكر هذا الصدد ان السوق الاوروبية المشتركة قد نجحت الى حد بعيد في تحقيق اهدافها على الرغم من تشابه الابنية الانتاجية لدول السوق.

اختلاف النظم الاقتصادية واساليب التخطيط

تتبع بعض البلاد العربية النظام الرأسمالي حيث تسود الملكية الخاصة لعناصر الانتاج بينما يتبع بعضها الاخر النظام الاشتراكي حيث تسود الملكية العامة لعناصر الانتاج وعلاوة على ذلك فقد وصلت بعض الاقطار العربية الى مرحلة من النمو الاقتصادي لم يصل اليها بعضها الاخر وبالاضافة الى ذلك فان البلاد العربية تختلف عن بعضها من حيث اساليب التخطيط الاقتصادي.

ولاشك ان هذه الاختلافات يمكن ان تكون عقبة في سبيل الوحدة الاقتصادية كاملة ولكنها لا تعوق التكامل الاقتصادي العربي ان هذا التكامل اذا سار بخطى ثابتة يمكن ان يلغي تدريجيا ثار هذه الاختلافات بما يسمح في النهاية بالتوصل الى الوحدة الاقتصادية الكاملة.

ارتباط الاقطار العربية اقتصاديا مع الدول الاجنبية

تأخذ هذه الارتباطات اشكالا مختلفة منها الانضمام الى اسواق مشتركة غير عربية (السوق الاوروبية امشتركة التعاون الاقتصادي النمور الاسيوية) او توقيع اتفاقيات تجارة تفضيلية معها، او الانتماء الى نظم نقدية تضم الدول الاوروبية وغيرها (الجنيه الاسترليني الدولار الامريكي اليورو الين) ولاشك ان هذه الارتباطات هي احدى المشاكل التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي والتغلب عليها هو العمل عن طريق العمل العربي الجماعي الذي يهدف الى احلا القوة العربية في التعامل محل هذه التكتلات الاجنبية.

الرغبة في الاستئثار (الهيمنة) بالثروات المحلية

الواقع الحالي للدول العربية جميعا وبدون استثناء يبين الرغبة المحلية في الهيمنة على الثورات. فقوانين التأميم والاستعمار وظهور الثروة النفطية بشكل شبه مفاجئ زادت من

حدة الرغبة في الاستئثار بها منفردا مع الشركات الاجنبية لذا فان خطورتها تكمن في سيطرة هذه الشركات على الثروات المحلية. لذا فان الاستئثار بالثرو . المحلية بشرط ان يكون ذلك على مستوى الوطن العربي ككل وليس على مستوى كل دولة عربية منفردة.

ومن الواضح ان هذا الشرط سيتحقق تدريجيا كلما مضت الدول العربية خطوات في طريق التكامل الاقتصادي.

اختلاف انظمة الحكم

كما هو معرف فان العالم العربي يزخر بالانظمة السياسية المختلفة فمنها يتبع النظام الجمهوري ومنها يتبع .لنظام الملكي الى جانب وجود النظام الاماراتي والنظام السلطاني. كما ان هناك اختلافات كذلك بين الاقطار العربية من حيث وجود الاحزاب المتعددة او حزب واحد او عدم وجودها على الاطلاق كما ان هناك علاقات ترتبط بها بعض الدول العربية مع البلاد الاجنبية بأرتباطات عربية.

وعلى الرغم من وجود هذه الاختلافات الا ا ا لا تشكل عقبة حقيقية في سبيل التكامل الاقتصادي العربي والدليل على ذك وجود اختلافات كبيرة بين دول السوق الاوروبية المشتركة وعلى الرغم من ذلك حققت خطوات كبيرة ومتكاملة في طريق التكامل الاقتصادي والوحدة الاقتصادية الكاملة. لذا فأن اختلاف نظم الحكم يشكل عقبة في سبيل الوحدة السياسية ولا يشكل عقبة حقيقية في طريق التكامل الاقتصادي.

العلاقة بين التكامل الاقتصادي والعلاقات السياسية

تدل كل محاولات وتجارب التكامل الاقتصادي العربي على الربط .لشديد بين هذه الخطوات في التكامل من جهة ومن طبيعة العلاقات السياسية من جهة اخرى وتتمثل هذه المشكلة في ان العلاقات السياسية بين اقطار العربية تتميز بعدم الاستقرار والتوازن بما ينعكس بشكل مباشر على مسيرة التكامل الاقتصادي فحينما تسوء العلاقات السياسية بين دولتين عربيتين او بين مجموعة من الدول العربية، فأن خطوات التكامل الاقتصادي تتعثر او تتوقف وفي بعض الاحيان يتم الغاها. لذا يجب الفصل التام بين التكامل الاقتصادي من جهة وبين العلاقات السياسية من جهة اخرى ويمكن ان يتم هذا الاتفاق عن طريق ميثاق الجامعة العربية في فرض عقوبات على الدول العربية في حالة الاخلال به حتى تلتزم به جميع الدول العربية.

عدم توافر وسائل النقل وطرق المواصلات بين البلاد العربية

لاشك ان عدم توفر شبكة جديدة من وسائل النقل وطرق المواصلات بين الاقطار العربية تعد مشكلة في سبيل التكامل الاقتصادي العربي، ذلك لان توافر هذه الشبكة يعد امرا ضروريا لامكان زيادة حجم التبادل التجاري بين الاقطار العربية وهو الركيزة لاولى للتكامل كما ان وجود هذه لعقبة تدفع نحو التكامل الاقتصادي الذي يجب ان يهتم بالدرجة الاولى يتوفر وسائل النقل وطرق المواصلات التي تربط جميع اجزاء الوطن العربي مع بعضها البعض.

الاقليمية والطائفية والاعتبارات الشخصية

تتكون الاقطار العربيةشأ ا في هذا شأن معظم بلاد العا لم من عناصر مختلفة في التركيب لسكاني ويحاول بعض المقرضين أثارة الفتن بين ابناء هذه العناصر مما يجلعها تتوهم الخطر على كيا ا من اي خطوة نحو التكامل الاقتصادي العربي والسياسي كما ان هناك بعض الافراد وبعض الطوائف في الاقطار العربية تستفيد من التجزئة الحالية للوطن العربي وهم لا يجاهرون بفلسفات الاقليمية وانما يلوحون بأن الاتحاد مهما كانت صورته سيقضي على الشخصية المستقلة لكل دولة عربية ويخضعها لاحدى لدول الغربية الكبرى.

بالاضافة الى ذلك فهناك عملاء في الاقطار العربية يعملون لحساب جهات أجنبية ذات ايديولوجيات ومذاهب مختلفة تعمل بشتى الوسائل ضد التكامل اقتصادي بين الاقطار العربية.

سادسا: استراتجية استثمار عوائد النفط العربي

قبل التفكير في وضع اي خطة لاستثمار عوائد النفط العربي فلابد ان نضع نصب اعيننا الحقائق الآتية

. ان ابار النفط على الرغم من ضخامة الكميات التي تحتويها ستنضب في يوم من الايام وهذا يعني ان النفط كمصدر للدخل يتصف بعدم الدوام والاستمرار واذاكانت الاقطار العربية تمتلك اضخم كميات احتياطي النفط العالمي فان هذه الكميات الهائلة ستنفد تما خلال مدة تتراوح بين عاما وذلك تبعا لمعدلات الانتاج.

. ان عوائد النفط العربي ماهي الا ظاهرة مؤقتة ظهرت في المدى القصير نتيجة اختلال التوازن بين معدل الايرادات وبين مقدرة الاقطار العربية النفطية الاقتصاديات البدائية على استيعاب هذه الايرادات لضخمة ولاسيما بعد تضاعفها عدة مرات في السنوات الاخيرة على اثر ارتفاع اسعار النفط لاكثر من خمسة اضعاف.

. ان استثمار عوائد النفط العربي في الدول الغربية سواء أكان ذلك في شكل ودائع مصرفية ام شراء سندات حكومية او قروض المنظمات الدولية و الاستثمار المباشر في اسهم وعقارات يمثل هذا مخاطر كبيرة وعديدة تحيط بالاموال العربية.

. ان الدول العربية النفطية تعد في الوقت الحالي من اغنى دول العالم مالا ولكنها تعد في الوقت ذاته من افقر دول العالم اقتصاديا واضعفها عسكريا.

. ان الدول العربية لا تستفيد حتى اليوم الا بقدر ضيئل جدا من ثروتها النفطية وذلك بسبب تصدير الا جزء الاكثر من النفط في شكله الخام، فعلى الرغم من الدول العربية تنتج حوالي الثلث من الانتاج العالمي لنفط فأ ا تمتلك اقل من % من الطاقة العالمية للتكرير[٧].

. ان الجزء الاكبر من الموارد الطبيعية لوطن العربي لم يستغل بعد الاستغلال الامثل وهذا يني وجود مجالات اخرى للاستثمار بالوطن العربي.

. ان معظم المشاكل التي تذكر دائما في مجال التكامل الاقتصادي العربي لا تمثل مشاكل حقيقة الا ان القليل منها يمكن التغلب عليها ومثم فا ا لا تحول دون تحقيق التكامل الاقتصادي العربي لوجود المقومات الاساسية للتكامل الاقتصادي بين الاقطار العربية.

وفي ضوء هذه الحقائق فأن خطة استثمار النفط الغربي يمكن ان تقوم على الركائز الآتية

. ان اي اقتراح بكيفية استثمار عوائد النفط العربي لابد ان يهدف بالدرجة الاولى الى تحقيق مصلحة الاقطار العربية المنتجة لنفط.

ان[7]تكرير الن ط بلصتديره يؤدي الى مضاع ة وعئد الن ط.

وذلك بأعتبار ان هذه الاقطار هي صاحبة الحق الاول في هذه العوائد[٨].

وهنا يظهر السؤال الآتي ماهي مصلحة الاقطار العربية المنتجة للنفط.

واننا نعتقد ان هذه المصلحة تتمثل في تحقيق ثلاثة اهداف

. ايجاد مصدر للدخل بديل عن النفط يتصف بصفة الدوام والاستمرار وتنمية اقتصاديات الاقطار المنتجة للنفط وتحقيق عائد سريع ومرتفع نتيجة استثمار العوائد الضخمة.

.) اي اقتراح او صيغة لأستثمار عوائد النفط العربي لابد ان يهدف الى تحقيق المصلحة العربية ككل وهي تتمثل بالنهوض بها اقتصاديا ومن هذا المنطلق عند ابراز هذا الهدف من التركيز على المصلحة العامة والمنفعة الشاملة في اقطار العربية النفطية لها مصلحة اكيدة في تنمية المنطقة العربية ككل لان هذه الاقطار على الرغم من توفر عنصر رأ المال بها لا تتوفر لكل منها على حدة المقومات الاساسية للقضاء على التخلف وتحقيق التنمية السريعة.

. ان الركيزيتين السابقتين تؤكدان الحقيقة الآتية

- استثمارات المباشرة العامة في دول الانتاج تهدف بالدرجة الاولى الى اقامة الهياكل الاساسية بأعتبارها الدعامة الاساسية اللازمة لعملية الانطلاق في طريق التنمية (انشاء شبكة جديدة من (سائل النقل وطرق المواصلات انشاء السدود شبكات الري والصرف تطوير التعليم رفع المستوى الصحي استخدام التكنولوجيا الحديثة..الخ).
- استثمارات المباشرة العامة في دول الانتاج والدول غير المنتجة تهدف الى استغلال جميع الموا (الطبيعية والشبرية) المتاحة في هذه البلاد مما يؤدي الى ضة في الزارعة والصناعة وبذلك يتوفر لدى

٨عبد المجيد شهاب التكريتي، تصنيع البترول والتنمية الا تصادية في العراق مجلة الذ ط والعالم.

الدول المنتجة للنفط مصدر للدخل بعيد عن النفط يتصف بصفة الدوام.

- قروض من دول النفط المنتجة الى الدول العربية الاخرى بشروط مسيرة تهدف بالدرجة الاولى الى اقامة الهياكل الاساسية حتى تتمكن هذه الدول من الانطلاق في طريق التنمية.
- استثمارات مباشرة خاصة في الدول المنتجة والدول غير المنتجة تهدف بصفة اساسية الى اقامة المشروعات المكملة للمشروعات التي يتم اقامتها عن طريق الاستثمارات المباشرة العامة ومثال على تلك المشروعات المشاريع الصناعية والسياحة والزراعية والاسكان كما على الدول غير المينتجة اعطاء الضمانات الكافية لرؤوس الاموال العربية ضد المخاطر غير التجارية مثل التأميم او المصادرة او فرض الحراسة.

. ان الركائز الثلاث السابقة والخاصة باستراتيجية استثمار عوائد النفط العربي لا يمكن ان تتحقق عن طريق الجهود الفردية لعدم توفر العنصر اللازم لتحقيقها الا وهو التسنيق فما بينها وفي هذا الصدد فالدول العربية مطالبة بأنشاء هيئة او مجلس او ادارة في نطاق جامعة الدول العربية يتولى القيام بالمهام الآتية

. تقدير عوائد النفط العربي المستقبلية.

. دراسة وتقييم القدرة والطاقة الاستيعابية لاقطار العربية (الدول المنتجة وغير المنتجة).

. تحديد الفائض او العجز الحقيقي على مستوى كل دولة ثم على مستوى المنطقة العربية ثم كيفية استخدام الفائض خارج المنطقة العربية.

. دراسة المشاكل القائمة حاليا في استخدام الفوائض المالية داخل المنطقة العربية واقتراح الوسائل السياسات والاجراءات الكفيلة لتغلب عليها.

. التنسيق بين صناديق التحويل والتنمية العربية.

- التنسيق بين سياسات الاستثمار للاقطار العربية حتى لا يتنافس رأس المال مع بعضه وان تكون كل دولة عربية على علم بما تقوم به باقي الدول العربية في الاسواق المالية العربية والعالمية.

- ان استثمار عوائد النفط العربي داخل المنطقة العربية لا يعني باي حال من الاحوال قطع الصلات مع الدول المتقدمة بل على العكس من ذلك تماما فهذه المرحلة يجب ان يكون جذب التكنولوجيا علي الارض العربية لكافة الوسائل سواء لاقامة المشاريع المشتركة في الاقطار العربية تساهم وتشارك فيها الدول المتقدمة وبتعليم وتدريب الاجيال الصاعدة والتوسع في ارسال البعثات الى الخارج.

- بالاضافة الى ما تقدم فلابد ان تهدف استراتيجية وخطة استثمار عوائد النفط العربي الى الاتجاه نحو تصنيع النفط بدل من تصديره في شكله الخاص ونقصد بتصنيع النفط هو التوسع في التكرير والصناعات البرتوكيمياوية لغرض لتصدير والاستهلال لمحلي وعلى هذا الاساس فلابد من تخصيص قدر كبير من عوائد النفط العربي للتوسع ف طاقة التكرير الحالية واقامة الصناعات البتروكيمياوية لان مقوماتها الاساسية متوفرة في الاقطار العربية من رأس المال والقوة البشرية والقدرة المالية التي تسمح بالحصول على الخبرات التكنولوجية و الادارية المتقدمة من الاسواق العالمية.

وفي الختام فان الاقطار العربية المنتجة للنفط تلوح امامها فرصة تاريخية لم تتكرر للقضاء على التخلف واللحاق بركب التقدم لان هذه الفرصة لن تدوم لاكثر من خمسين عام قادمة وبعدها تكون آبار النفط قد جفت تماما لذا فأن اليقظة العربية المصيرية اصبحت حقيقة واقعة لا رجوع فيها ولا ينقصها سوى وضع الاستراتيجية الملائمة بأحياء حضارتها من جديد فوق ارضها وبأموالها الوطنية.